



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير الكتابة العامة للحكومة	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية ونرجمها
	سنة	6 اشهر	سنة	6 اشهر	
الطبوع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	35 د ج	20 د ج	24 د ج	14 د ج	
	50 د ج	30 د ج	40 د ج	24 د ج	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15-18-66 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	كما فيها نفقات الارسال				

تم النسخة الاصلية : 0,25 د ج وتم النسخة الاصلية ونرجمتها 0,50 د ج - تم العدد للسنتين السابقتين ( 1962 - 1969 ) : 0,35 د ج  
وتسلم المهارس محانا للمشاركين المطلوب منهم ارسال لغائب الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم يؤدي عن تغيير المعسوان  
0,30 د ج - تم النشر على اساس 3 د ج للسطر.

## فهرس

- خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة  
ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء بمناسبة جلسة افتتاح  
مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة المنعقد بالجزائر  
من 5 الى 9 سبتمبر سنة 1973 • ص 1116

- خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة  
ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء في جلسة 9 سبتمبر سنة  
1973 الختامية لمؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة المنعقد  
بالجزائر. ص 1122

## خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء بمناسبة جلسة افتتاح مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة المنعقد بالجزائر

من 5 الى 9 سبتمبر سنة 1973

أصحاب الجلالة،

أصحاب الفخامة،

أصحاب السمو،

حضرات السادة،

بشعور ملؤه الفخر والسرور، تستقبل الجزائر المؤتمر الرابع لرؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز .  
ومن حق بلادنا، التي تعد من بين الاعضاء المؤسسين لهذه الحركة، وهي لم تكن قد استرجعت بعد استقلالها ، أن  
تعتز باختيارها مقراً لهذا المؤتمر .

واننا لوائقون أن هذا المؤتمر الذي يكتسى أهمية بالغة سيمد حركة عدم الانحياز بدفعة جديدة في النضال المشترك  
الذي تخوضه شعوبنا لتدعيم استقلالها الوطني، وتحقيق مطامحها المشروعة، وتعزيز تضامنها من أجل قيام سلام دائم  
في العالم، على أساس العدل، والحرية، والكرامة للشعوب .

فالى جانب ماينطوى عليه هذا المؤتمر من أبعاد تاريخية خاصة، تضيفها عليه المرحلة الحاسمة من تطور الوضع  
الدولي، فانه يكتسى أهمية بارزة يصبغها عليه مستوى التمثيل وتزايد عدد المشاركين في أعماله، فهو يعد، بعد منظمة  
الأمم المتحدة، أكبر تجمع دولي في التاريخ .

وعلى العكس من تلك التوقعات المتشائمة بالنسبة لكيان عدم الانحياز، فقد ازدادت قواعده توسعت، وأبعاده  
تنوعاً، ومبادئه وأهدافه وضوحاً وثراء، مبرهنناً بذلك كله على أنه ليس، كما قيل عنه، مجرد نتاج وضعية دولية طارئة  
وظروف مؤقتة، يفقد معناه ويزول بزوالها، بل هو تعبير عن حقيقة عميقة، تتجاوب مع الاهتمامات الأساسية المشروعة لبلدان  
تعمل بارادة واحدة على تأكيد وجودها، والتحكم في مقدراتها .

وما تكاثرت عدد المنظمين الى صفوفه، وانتشار صدى انعقاده على الصعيد الدولي، والاهتمام المتزايد في العالم بتتبع  
أعماله وارتقاب نتائجها، الا تأكيد لقوة الفكرة التي يجسدها، والتي تترجم مطامح الجماهير الشعبية الى واقع عملي ملموس .

هذا بعض ما يدل على حيوية سياسة عدم الانحياز، التي قررت الشعوب والدول المقتنعة بها أن تخرج بفضلها من  
الاهمال والنسيان في المجال الدولي، لتكون لها كلمتها بين الأمم، وتتخلص من وصمة الكمية المهملة التي ألصقتها بها  
السيطرة الاستعمارية والامبريالية لقرون طويلة، ويريد الاستعمار الجديد وأنانية الكبار الآن أن يجعلها تستمر  
بصورة أو أخرى، بعد أن ظننا أن عصر تقاسم مناطق النفوذ قد ولى الى الأبد .

وبالرغم من تنوع الأنظمة السياسية في بلداننا، ومن المسافات الشاسعة التي تفصل بينها، وبالرغم من الخصوصية  
الثقافية، وتباين الاهتمامات الوطنية والاقليمية في بعض الأحيان، فقد وجدت هذه البلدان في هذا القاسم المشترك شكلاً  
للتعبير، ووسيلة للعمل، يمنحانها على الدوام صفة طرف في التحكم في مجرى الاحداث التي تشكل العالم، وتوجه مصير  
الانسان .

وهكذا فان حركة عدم الانحياز ليست مجرد ملتقى أو تجمع دولي، بل أصبحت نقطة استقطاب لمجموع بلدان العالم  
الثالث وتلك البلدان الأخرى الساعية الى المحافظة على حريتها، وحماية استقلالها وسيادتها، وضمان تقدمها ونهضتها،  
وتحصين شخصيتها .

ولقد بات مؤكداً، من خلال تفاعل القوى التي تحكم العالم، أن مساهمة بلدان عدم الانحياز على المسرح العالمي تشكل عاملاً رئيسياً للتطور الإيجابي في العلاقات الدولية.

إن الأحداث الجارية تنبئ كل يوم بتحولات عميقة يقبل عليها عصرنا الحاضر، وهو ما يتطلب منا التفكير الدائب العميق، ويستدعي تكييفاً متواصلاً لنظرتنا إلى الأشياء، حتى لا تضيق منا المسؤوليات في غمار المظاهر، ويتبدد نشاطنا في خضم التششت، وبعثرة الجهود، والتهرب من المسؤوليات.

ولقد خيم على الحياة الدولية، لسنوات عديدة، جو مخيف كان يلوح من خلال سحبه المعتمة شبح صراع نووي مهدد بتدمير العنصر البشري في مجموعه، بيد أن الطريق المسدود الناجم عن جدلية الحرب الباردة، بكل ما صاحبه من تراكم وتفنن هائل في الأسلحة الحديثة، قد أدى إلى اختفاء هذا الشبح، وفتح الحوار بين الكبار، والسعي لإيجاد الحلول الوسطى.

وهكذا نشأت بين القوى العظمى علاقات جديدة للتعاون، يدعمها توافق المصالح المرتبطة بالمستوى التقني، والعلمي، والاقتصادي، الذي بلغته هذه القوى. وفي خط متواز بدأت مراكز أخرى متمتعة بقوة نسبية تظهر على المسرح، وتتفنن في وضع المعايير والانظمة، وتأخذ شكل قوة مستقلة قائمة بذاتها.

إن هذه المعطيات كلها تساعد على العلاقات الدولية، وتعزيزها في ذلك أحداث دبلوماسية ذات أهمية بالغة، تمثلت في استعادة الصين لحقوقها في منظمة الأمم المتحدة، وفي اللقاءات المختلفة التي تمت على مستوى القمة بين الشرق والغرب، وفي افتتاح المؤتمر الأوربي للأمن والتعاون.

وواضح أن هذا التطور يكتسي طابعاً إيجابياً، حيث يساعد على استتباب السلام، ولكن، إذا كان عليه أن يتوقف في منتصف الطريق، دون أن يتخطى مجال العالم المصنع، فإنه لن يكون بالنسبة إلينا إلا مظهراً لتطور يصبح مصدراً للتوتر في العلاقات بين هذا العالم المحفوظ وباقي البشرية.

وما يزال مشكل السلام ينتظر الحل، وذلك إن ضمانه داخل حدود العالم المصنع وحده لا يعني بالضرورة أنه السلام في العالم. إذ أن السلام الحقيقي لا يستتب بشكل آلي بفعل تصحيح العلاقات بين الدول الكبرى، كما لا يتفق مع مفهوم توازن العالم الذي يقرر من جانب واحد، وتحويل مراكز الصراع إلى قارات أخرى لتصبح مجالاً للمنافسات الاقتصادية والاستراتيجية، وللبحث مجدداً عن مناطق النفوذ.

ذلك أنه بينما يشاد هنا وهناك بالتعايش السلمي والتعاون، تتواصل الحروب الاستعمارية، ويستمر انشاء المراكز العسكرية، وتحصين القواعد الاستراتيجية، واجراء مساورات التجزئة، واستخدام الصراعات المسلحة من خلال الوسطاء وعلى حسابهم، فضلاً عن طرق أخرى عديدة متنوعة من مناورات التدخل السياسي، والضغط الاقتصادي، إلى الاخضاع العسكري المباشر.

وهكذا يظل السلام رهن الصراع الشامل بين قوى السيطرة والاستعداد من جهة، وقوى التحرر والتقدم من جهة أخرى، ومن هذه المواجهه نتولد الصراعات العنيفة التي نجناح افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

ولن يتم سلام صحيح، كما لن يحدث تطور حقيقي، ما لم تنته فكرة الوصاية على العالم، ذلك أن السلام إنما يتحقق بتضحياتنا السخية، وبكفاحنا المتواصل، ووعينا الحاد بضرورة تضامننا الوثيق، وبالدرجة الأولى، بالثقة المطلقة في أنفسنا وامكانياتنا، واستعمال طاقاتنا، الراهنة منها والكامنة.

وفيما يتصل باستمرار السيطرة الاستعمارية والعنصرية، وبالذات في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية، وفي المستعمرات البرتغالية، فإنه لا يمكن الاعتقاد بأن اتخاذ مواقف رسمية يكفي وحده كأسلوب لمعالجة هذه القضايا، بل يتعين علينا جميعاً أن نعمل لإيجاد الوسائل اللازمة على الصعيدين السياسي والمادي، للتعجيل بتحرير هذه البلدان واستكمال استرجاع جميع الشعوب الأفريقية لسيادتها وكرامتها بين الأمم.

إن الكفاح الدائر في افريقيا يعيننا جميعاً، وليس بمقدورنا أن نقبل بامتهان كرامة شعوب مازالت تحت وطأة الاستعمار والاضطهاد.

ومن هنا ، فما دامت شعوب افريقية عديدة تصارع الاستعمار ، وتعاونى أصناف الاضطهاد والتمييز العنصرى ، فان افريقيا ستظل تعتبر نفسها مهددة بتدخلات الامبريالية العالمية التى تساند فلول الاستعمار، وترى استقلال بلدانها ناقصا ومعرضاً للزوال .

وسوف لن يتغير هذا الوضع الا بمضاعفة الشعوب الافريقية كفاحها التحريرى المسلح ، وزيادة الدول الافريقية وجميع القوى المناصرة لقضايا التحرير فى العالم تدعيمها لهذه الشعوب فى كفاحها العادل .

على انه لا يغيب عن ذهننا فى هذا المجال أن شروط استتباب السلام فى العالم الثالث لا تقتصر على القضاء على الاستعمار المباشر والاضطهاد العنصرى . فالتدخل الامبريالى الذى يسير باتجاهات واضحة المعالم ، انما يسعى لاجداد مراكز التوتر ، قصد ضمان السيطرة على مناطق تكتسى أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة . ومن هنا نشهد تزايداً فى العدوان ، سواء كان مباشراً ، أو بواسطة بلدان أخرى ، وحملات التدخل التى تقوم على اصطناع أوضاع غير مستقرة ، وتهدف بالتالى الى ممارسة الضغوط الاقتصادية والتهديدات العسكرية ، الصارخة منها والمقنعة .

وربما كان أبرز مثل لهذا الوضع الشاذ ، الذى يشكل بالنسبة لنا مصدراً للقلق والانشغال ، والذى يحمل فى نفسه أخطاراً على استتباب الأمن فى المنطقة ، بل وعلى السلام العالمى نفسه هو الموقف السائد فى الخليج العربى ، والتهديدات التى تلوح فى أفقه معلنة باحتمال تدخل عسكري وشيك ، هدفه منابع البترول حسب اسلوب امبريالى معروف .

على أننا نعيد كل هذه المعطيات للسياسة الامبريالية والاستعمارية مجتمعة بمظاهرها المختلفة فى منطقة الشرق الاوسط ، حيث تقوم اسرائيل كأداة للعدوان والسيطرة على شعب فلسطين والشعوب العربية الاخرى . وما ممارسة السياسة العنصرية ، وطرد شعب بأكمله من وطنه ، والاعتداءات المتكررة على دول ذات سيادة ، واحتلال الاراضى بالقوة ، الا وقائع توضح طبيعة اسرائيل ككيان استعماري عسكري ، استيطاني ، دخيل على المنطقة ، ووتد للامبريالية فيها ، ورأس جسر للاستعمار القديم .

ان المقاومة الفلسطينية تندرج ضمن حركة تحرر الشعوب ، وتقف فى مواجهة الامبريالية فى منطقة حيوية من العالم الثالث ، وهو ما يجعل تأييد الشعب الفلسطينى ومساندة كفاحه العادل حقاً علينا وواجباً ملزماً للجميع . كما أن مبدأ التضامن مع حركات التحرير ، الذى يقوم عليه عدم الانحياز ، لا يمكن أن يتجزأ أو يختل فى التطبيق .

وهكذا يبدو القرار الذى اتخذته بعض البلدان الافريقية الشقيقة بقطع علاقاتها مع اسرائيل كتأكيد لوعى عميق يزداد على الدوام دقة ووضوحاً ، حيث يأتى تجسيدا عملياً للتضامن الذى ينبغى أن نتمسك به ، باعتباره ينسجم مع مفهوم عدم الانحياز .

وبهذا الصدد نود أن نقول أنه مهما كانت تقلبات الزمن ، فان اسرائيل لن تستطيع اطلاقاً أن تتغلب ، فى نهاية المطاف على مقاومة الشعوب وارادتها ، ولا على عددها ومساحات أراضيها .

اصحاب الجلالة ،

اصحاب الفخامة ،

اصحاب السمو ،

حضرات السادة ،

ان الصراع والتوتر السائدين فى آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، والناجمين عن العدوان الامبريالى ، يمثلان فى المرحلة الراهنة أكبر عبء يجثم بثقله على أمن الشعوب وعلى السلام العالمى .

وان مسود الشعب الفيتنامى ليشكل عبرة لمن يعتبر ، ويعد فى الوقت نفسه انذاراً للقوى الامبريالية .

فمن خلال مقاومته تأكد أن قوى العدوان لن تستطيع التغلب على شعب مصمم مهما تكن وسائل التدمير والإبادة المسلحة عليه .

وهكذا تتضح المساهمة العظيمة التي قدمتها شعوب فيتنام ، واللاوس ، وكمبوديا ، من خلال المكاسب التي أحرزت عليها ، بأبعاد ازدادت بها التيارات السياسية التي تعبر عنها فكرة عدم الانحياز بلورة وتأكيداً .

وإذا كانت المخاطر لم تزل كلها بعد ، مما يتطلب يقظة مستمرة ، فإن النتائج التي سجلها شعب فيتنام المناضل في مسيرته المظفرة ، والانتصارات التي أحرزتها الحكومة الثورية المؤقتة ، معززة بتأكيد حياد اللاوس ، وبقرب انتصار المناضلين الكمبوديين ، كلها نتائج تؤكد حتمية انهيار سياسة القوة في الهند الصينية بأجمعها .

ومن جهتنا نحن ، فقد عملنا دائماً على نصرة أهداف عدم الانحياز في البحر الأبيض المتوسط ، تفادياً من أن تتحول هذه المنطقة إلى ميدان تتصارع فيه الكتل ، ومحتشد لقسوات عسكرية تعرض أمن الشعوب لأكبر الأخطار .

فليس في هذه المنطقة ، ولا في المحيط الهندي مثلاً ، أي فراغ ينتظر أن يملأ . ذلك أن شعوبنا رشيدة واعية بمسؤولياتها ، وقادرة على أخذ مصائرنا بأيديها ، وضمان مستقبلها بنفسها .

ولقد حسان الوقت لتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة أمن وسلام ، وإلى ميدان تعاون مشعر خصب للتنافس السلمي البناء بين الشعوب ، على أن أمن شعوبنا يتوقف ككل التوقف على التحرير الاقتصادي وعلى القضاء نهائياً على الاضطهاد ، والاستغلال ، والاحتكار .

وذلك أنه إذا كان القضاء على السيطرة الاستعمارية باسترجاع أغلب الشعوب استقلالها قد أصبح حقيقة تاريخية ، فإنه لمن الواضح أن هذا الاستقلال سيظل مجرد وهم ، طالما لم يقرن بتحرير اقتصادي كامل ، وطالما بقي بدون مضمون اجتماعي .

حقاً لقد تراجع الاستعمار القديم في عدة جهات وجهات ، ولكنه في نفس الوقت يمد نفوذه تحت هور أخرى في العالم ، ويعمل على تأمين سيطرته على ثروات الشعوب النامية ومواردها .

ولقد أصبحت بلدان العالم الثالث تعاني أصنافاً من الضغط والقسر ، تمارسها دول أجنبية وشركات متعددة الجنسيات ، بهدف إبقاء هذه البلدان في دائرة التبعية الاقتصادية وفي حالة من الخضوع تحبط كل محاولة منها لتحقيق تنميتها وتقدمها .

وهكذا ، لم يعد نهب الموارد الوطنية في بلدان إفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية عاملاً فاصلاً فحسب في التأخر المتراكم في جميع المجالات ، ولكنه أيضاً لا يزال سبباً دائماً في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان ، التي ترى الهوة التي تفصلها عن البلدان المصنعة تزداد عمقاً واتساعاً من سنة إلى أخرى بكيفية دائمة مطردة .

وهل من الضروري التذكير بأن السلب والنهب اللذين واكبا الفزوات الاستعمارية ، ولا يزالان يسودان اليوم بضرارة ، ولو بصورة ذكية ، قد ساهما إلى حد كبير في ازدهار الاقتصاد للغرب وفي ثرائه الفاحش على حساب شعوبنا ؟

وتتجسم هذه الحقيقة بصفة واضحة فيما نشاهده اليوم من استغلال الطرق الاستغلالية التي تميز الاستعمار الحديد الذي يزداد جشعه باطراد ، وتأخذ ضراوة اطماعه في امتصاص خيرات البلدان النامية والهيمنة عليها اوضاع الاشكال والصور .

ويزداد هذا الوضع خطورة بما تقوم عليه التحساسة الدولية من قواعد محوطة وضعت أساساً لخدمة الدول المصنعة ، وامية بشروط التبادل التجاري فيما يخص بلدان العالم الثالث إلى الهامش ، كما لو لم تكن شعوبها إلا مجرد أدوات إنتاج لصالح العالم المصنع ، الذي يزداد ثراء وتقدماً ، بقدر ما يزداد العالم الثالث فقراً وتخلفاً .

ان الأزمة النقدية، التي تتحمل الدول الغربية وحدها مسؤوليتها، قد ترتبت عنها عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني لبلداننا، كما تترك آثاراً سيئة على جهودنا في مجال التنمية. واننا لنتساءل عن أفضل الوسائل لايكاف عملية التدهور المتزايد التي تهدد مستقبل قاراتنا الثلاث، وتهدد بالتالي الأمن والسلام في العالم .

والواقع أن حل هذه المشاكل وغيرها بأيدينا، ذلك أن شعوب العالم الثالث وقادتها هم وحدهم الذين يستطيعون احداث تغيير جذري في الموقف الراهن، بالاعتماد قبل كل شيء على طاقاتهم وتجنيد كل امكانياتهم البشرية والمادية، قصد استثمارها لصالح بلدانهم .

كما أن ارادة الشعوب تستطيع أن تصحح الوضع، وتعيد الأمور الى نصابها، وتقاوم التهديدات الخارجية المتعددة، اذا ما جندت هذه الارادة، ووجهت التوجيه الصحيح، وتركزت لها حرية التعبير عن نفسها .

ويبدو ذلك واضحاً من تعاظم حركة استرداد الثروات الوطنية في بلدان افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، فهي تعبر عن عزم الشعوب على انهاء المعاهدات غير المتساوية، وعلى رفض ضغوط قانون دولي وضع في عهد مضى وانقضى، ويعكس مصالح الدول الامبريالية .

ألم يحزن الوقت بعد لاعادة النظر في قواعد هذا القانون الدولي على ضوء المعطيات الجديدة لعالم اليوم واحترام الحق الطبيعي للشعوب في استرجاع ثرواتها، والتصرف فيها بدون التعرض لضغوط تفرض عليها تقديم مكافآت لأولئك الذين حرموها من خيراتها، واستغلوا مواردها لصالحهم، وهم الذين كان يجب عليهم أن يقدموا لها تعويضات على ذلك الاستغلال الطويل ؟

ومن هنا يتحتم على البلدان غير المنحازة، وبصفة عامة على البلدان النامية، أن توسع من دائرة التعاون بينها، كما ينبغي عليها أن تنسق مواقفها بتشاور دائم للدفاع عن مصالح العالم الثالث .

ان التعاون بين بلدان عدم الانحياز يجب أيضاً أن يشمل الميادين العلمية، والتقنية، والثقافية، ويليق بها أن تبحث عن وسائل زيادة التبادل التجاري بينها، وتحقيق تعاون وثيق في المجال النقدي والمالي، قصد اسماع صوتها بصورة فعالة، مما يجعلها قادرة على القيام بدورها كاملا في المفاوضات والمحادثات التجارية والنقدية الهامة المزمع اجراؤها .

أما التعاون مع البلدان المصنعة فيمكن أن يكون وسيلة قيمة من وسائل السياسة الانمائية لبلداننا، شريطة أن يقوم على أسس سليمة، وأن يكون متوازناً، وعلى قدم المساواة التامة لتحقيق أهداف في صالح جميع الاطراف .

أصحاب الجلالة،

أصحاب الفخامة،

أصحاب السمو،

حضرات السادة،

ليس من المبالغة في شيء اذا قلنا ان تصفية الاستعمار وتحرر الشعوب المضطهدة يمثل حقيقة أحد الأبعاد التاريخية لهذا القرن .

على أن التحرر الوطني عملية شاملة، تعنى التحرر السياسي، والاقتصادي، ولكنها أيضاً وبالذات تحرر ذهني، فمن البديهي أن التحرر الحقيقي من الاستعمار في جميع الميادين يستلزم قبل كل شيء تحرير العقول، والتخلص من العقلية الاستعمارية ورواسبها .

كما أنه إلى جانب الجهود النبيل لاحياء التراث الثقافي، يجب على شعوبنا أن تصهر في بوتقة معارفها وحياتها الوطنية عناصر الحياة العصرية ذات الطابع العالمي التي تنسجم مع شخصيتها وأصالتها، وبذلك تتقى التقليد الأعمى في الحاضر، كما تتجنب أخطار الركود والجمود .

أصحاب الجلالة،

أصحاب الفخامة،

أصحاب السمو،

حضرات السادة ،

اننا نستطيع، من خلال ما ذكرناه آنفاً، أن نحدد مفهوم عدم الانحياز الذى قد يحتاج الى توضيح أدق بمساهمة الجميع .

ان المهام الملقة على دول عدم الانحياز تتمثل، حسب رأينا، فى ضمان استقلالها الوطنى، وتحقيق تنميتها لاستكمال هذا الاستقلال وتعزيزه، ومناصرة حركات تحرير الشعوب، ومصارعة الصهيونية، والتمييز العنصرى، وسائر اصناف التدخلات الأجنبية، من سياسية، وعسكرية، وضغوط اقتصادية، وجميع مظاهر الاستغلال، والاستعمار الجديد، والامبريالية، وتجنب الاحلاف والتكتلات، وازالة القواعد العسكرية، والعمل على قيام تعاون دولى على أساس المساواة التامة بين الشعوب، وتحقيق الديمقراطية فى العلاقات الدولية .

ان هذه الديمقراطية فى العلاقات الدولية ينبغى أن تصبح حقيقة واقعة، حتى يمكن حل المشكلات الدولية، ومنها التى تهم بلداننا مباشرة، والتى يجب ألا تبقى من اختصاص النوادى المغلقة، حيث يتحدث البعض باسم الجميع .

وفى نفس السياق وبهذه المناسبة نود أن نقول انه يجب على هيئة الأمم المتحدة أن تأخذ بالاعتبار التغيرات الايجابية التى حدثت فى العالم باستعادة كثيرة من بلدان العالم الثالث استقلالها، وأن تراجع بالتالى تنظيم هيكلها وتركيب بنياتها لتحقيق العدالة والديمقراطية فى الهيئة الدولية نفسها .

ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة، يتعين على حركة دول عدم الانحياز أن تنظم جهودها، بمضاغفة التشاور بين أعضائها، وتعزيز تضامنها فى المجال الرسمى وعلى مستوى المنظمات الجماهيرية، وباتخاذ مبادرات خلافة فى جميع الميادين لصالح أعضائها ولخير الانسانية .

وفى نطاق الوضع الدولى الراهن، واستجابة لرغبة بلدان يزداد عددها يوماً بعد آخر، ومن أجل تحقيق أهداف عدم الانحياز بمنهج وتخطيط يكفلان اختصار الطريق وتوفير الوسائل، نتساءل عن الشكل الذى يمكن أن يتخذه تنظيم جهودنا لتحقيق هذه الأهداف .

واننا كلنا ثقة بأن المؤتمر الرابع لرؤساء الدول أو الحكومات لبلدان عدم الانحياز سيأتى بحلول ملائمة للقضايا التى تستوحذ على اهتماماتنا، تلبية لمطامح شعوبنا وتطلعات عصرنا .

وأخيراً، اذ أرحب بكم مرة أخرى فى الجزائر، وأتمنى لكم فيها مقاماً طيباً، أرجو لمؤتمرنا كامل النجاح والتوفيق .



## خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء في جلسة 9 سبتمبر سنة 1973 الختامية لمؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة المنعقد بالجزائر

أصحاب الجلالة والفقامة،

أصحاب السمو،

السادة رؤساء الوفود،

ها قد حان موعد اختتام أعمال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز .

وانه لواضح للجميع أن هذه الحركة قد تأكدت كعامل حاسم دائم في التوازن العالمي .

وما الآمال المعلقة على حركتنا، والانضمام المتزايد الى صفوفها، وما ردود الفعل المعادية، والتخوفات التي تثيرها هذه الحركة أحيانا، الا دليل ساطع على قوتها المتعاطمة وأهميتها البالغة، وهي تتقدم في مسيرتها وفي نشاطاتها .

ولاغرو، فإن حركة عدم الانحياز تركز على مبادئ الاستقلال الوطني، واحترام سيادة الشعوب، وحقوق كل بلد في السلام والأمن، وعلى المساواة المطلقة بين الدول، وسلامة وحدة أراضيها، كما تركز على رفض التبعية الناجمة عن الأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى، وعلى رفض الاستغلال الاقتصادي بأشكاله المختلفة، وكل ألوان الخضوع والتدخل، وعسلي استنكار التمييز العنصري .

ولئن نالت حركة عدم الانحياز هذا الصعدي، ولقيت هذه الاستجابة، فلأنها تعبر عن مطامع واحتياجات الشعوب، التي عانت من ويلات السيطرة الاستعمارية، وعاشت تحت وطأة الاستغلال الامبريالي، وذات مرارة الظلم الناشئة عن الهيمنة السياسية والاقتصادية .

ومن خلال لقاءات باندونغ، وبلغراد، والقاهرة، ولوساكا، والجزائر، اجتمع شمل بلدان العالم الثالث، وتزايد عددها، وتعزز موقفها، وتعاطف وعيها بوحدة المصير والأهداف .

ولقد عرفت الحياة الدولية، منذ المؤتمر الثالث بلوساكا، أحداثا كبرى، يحفظها التاريخ كمعالم رئيسية على أكبر منعتف في تطور العالم سجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

والواقع أن شعوب العالم لم تشعر اطلاقاً، منذ لقاء يالطا، بأن مصيرها يعنيها مباشرة، مثلما شعرت بذلك غداة اعلان قرارات لقاءات بكين، وموسكو، وواشنطن، وهلسنكي .

ومن هنا كان من حق البلدان غير المنحازة، التي سارت أراؤها وأعمالها في اتجاه المهادنة الدولية والتعايش السلمي، أن تتساءل عن المكان والدور اللذين ينبغي أن يؤولا اليها، في اطار التعديلات الجارية حاليا في العلاقات الدولية .

ولذلك لا تستطيع بلدان العالم الثالث بأي حال أن تظل ، مرة أخرى، بعيدة عن دائرة المشاورات التي تجري في العالم، أو تقبل بعدم المشاركة كطرف أساسي في اتخاذ القرارات التي تفصل في مصيرها بشكل مباشر أو غير مباشر .

ولقد كان مؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز الذي قرر مؤتمر لوساكا انعقاده في الجزائر، لمواصلة تنسيق نشاطنا ومشاوراتنا، ضرورة لا مفر منها، حيث ينعقد اثر اجتماعات القمة في بكين، وموسكو، وواشنطن، وقبيل اجتماع القمة الذي يعقب مفاوضات هلسنكي .

انه لا ينبغي أن تتكرر الحالة الشبيهة بالتي كنا عليها في مؤتمر القمة في يالطا، عندما سويت النتائج الاساسية للحروب العالمية الثانية في غيبة منا وبدون مشاركتنا، بينما كانت أراضي الكثير من بلداننا تستخدم في هذه الحرب كميادين للقتال، ومواردها تسخر لتدعيم مجهودها الحربي، والمقاتلون المجندون من مواطنينا يقومون بدور حاسم في المعارك التي جاءت بالنصر .



وبفضل المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز يرتفع صوت بلدان العالم الثالث عالياً. واننا لوائقون اليوم بأنه لا يمكن اتخاذ أى قرار من القرارات الخطيرة التى يجرى اعدادها فى العالم، سواء فى ميدان نزع السلاح، أو تنظيم العلاقات التجارية الدولية، أو تجديد هياكل نظام النقد الدولى، أو فى ميادين أخرى، بدون مشاركة فعلية لبلدان العالم الثالث. ذلك أن تجاهل مصالح هذه البلدان يؤدي الى أن تكون هذه القرارات بلا أثر جدى ودائم .

ان المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز الذى هو تعبير عن مطامح أكثر من نصف البشرية، ليمثل أكبر تجمع فى التاريخ لرؤساء الدول والحكومات .

ولقد استمعنا لمدة أربعة أيام، طيلة مؤتمرنا، الى خطب بليغة، اتسمت بالرصانة، والعمق، وبعد النظر، فى كل من الجلسات العامة واجتماعات اللجان المختصة، واكتست القرارات التى اتخذناها فى اختتام مداولاتنا طابع الجدية والايجابية .

وهو ما يبرهن على أن مؤتمر القمة الرابع يمثل عملاً سياسياً له أهميته القصوى، ويساهم لمدى بعيد فى توجيه سير وتطور العلاقات الدولية .

وفى الوقت الذى يهتئ فيه مؤتمرنا نفسه بحلول عهد المهادنة فى العلاقات بين الكتل، بعد أن كان الخلاف الحاد بينها يشكل فى العالم مصدراً للقلق والحيرة طيلة عقود، فانه يعلن عن الشروط التى لا يمكن بدونها ضمان السلام والامن اللذين تستعد لهما الدول الكبرى للأجيال القادمة، حتى لا يصبحا محدودين فى المدى، ويتجردا بالتالى من كل معنى .

وهكذا يؤكد المؤتمر أن السلام العالمى لا يمكن أن ينفصل عن تحرير الشعوب المضطهدة، كما يفترض القضاء على حروب الابداء الاستعمارية والاعتداءات والتهديدات التى ماتزال شعوب كثيرة فى العالم الثالث ضحيتها، أو معرضة لها على الاقل .

واذ يعلن المؤتمر أن السلام كل لا يتجزأ، يجدد تأييده لشعوب الفيتنام، وكمبوديا، واللاوس، ويطالب بتحرير الاراضى العربية المحتلة، وباستعادة حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة، ويساند كفاح الشعوب الافريقية من أجل التحرير الوطنى وضد التمييز العنصرى .

ويؤكد من جديد تأييده لبلدان أمريكا اللاتينية التى تكافح من أجل تحريرها الاقتصادى .

وقد أعلن المؤتمر عن الموافقة على نزع السلاح بصورة شاملة وكاملة، بما فى ذلك حظر التجارب النووية، وصناعة الأسلحة الذرية، والكيماوية، والجرثومية، وطالب بالقضاء عليها .

ويطالب، علاوة على ذلك، بمراجعة هياكل منظمة الأمم المتحدة حتى تتمكن الدول غير المنحازة من المساهمة الفعلية فى اتخاذ القرارات، سواء ضمن الأجهزة السياسية التى تتولى حفظ الأمن الدولى، أو ضمن المؤسسات المتخصصة .

ان الوثائق والقرارات التى صادق عليها المؤتمر ستمكن، على الصعيد الاقتصادى، من عرض المبادئ السياسية التى يعتمد عليها عدم الانحياز بصورة ملموسة .

ويحدد المؤتمر مكانة وحصة العالم الثالث فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وبذلك يلبي مقتضيات الساعة المتزايدة، لاسيما أننا نجتاز مرحلة تحول جذرى فى هذه العلاقات الدولية، يتميز باجراء المفاوضات المتعلقة بالمبادلات التجارية والمشاكل النقدية، وتوسيع وتدعيم التعاون الاقتصادى بين الدول الصناعية .

ونحن نرحب بهذا التعاون الذى نعتبره بمثابة عنصر ايجابى من عناصر المهادنة الدولية والأمن العالمى، والذى يجب أن يتفق وضرورة توزيع المنافع الناتجة عنه بين كافة أعضاء المجتمع الدولى، مع مراعاة المصالح الأساسية للدول النامية .

وبهذا الصدد، فان التعاون الاقتصادى الدولى لا يمكن أن يزدهر طويلاً طالما لم يعتمد على مبدأ السيادة الحقيقية للبلدان النامية، وحققا فى التصرف فى مواردها الطبيعية، وكذا على المبدأ القاضى بأن تأخذ هذه البلدان بزمام الأجهزة التى تتحكم فى اقتصادها .

وقد صادق مؤتمرنا، بقصد الوصول الى تطبيق هذه المبادئ، على خطة عمل تحدد الاهداف والاجراءات التى من شأنها أن تمكن من ايجاد الحلول للمشاكل المشتركة بين هذه البلدان جميعها، والتى لا تتعارض مع احترام مميزات كل بلد .

ان الأمر يتعلق، بالدرجة الأولى، بإشراف كل دولة إمبرانياً فعلياً على استغلال ثرواتها الطبيعية وعلى تصرفاتها الاقتصادية الداخلية، وهذا يعني أن لكل دولة الحق في التأميم، وفي تحديد شروط التعويض المحتمل، بحيث لا ينقلب هذا التعويض إلى وسيلة تستعمل ضد التأميم ذاته، وللمراجعة فيه، واجباط جميع آثاره .

ويتعين، في نفس الوقت، القيام بأجراء التغييرات الضرورية بالنسبة للأنظمة الاقتصادية الداخلية حتى تتلاءم ومقتضيات التنمية الفعالة العاجلة التي تسمح بالقضاء على التخلف .

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد المؤتمر على ضرورة تدعيم التضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة، وذلك بتنسيق الجهود المشتركة من أجل تقوية مركزها في المفاوضات، وفي مواجهة تجمعات البلدان الصناعية، ومن أجل تدعيم قدرتها على مقاومة الاستغلال، والصفوط، والاعتداءات الاقتصادية، كما أعلن المؤتمر عن تأييده المطلق لكل أولئك الذين يكافحون من أجل استرجاع مواردهم الوطنية .

وأخيراً، يقترح المؤتمر إقامة أجهزة مشتركة بين البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأساسية مثلما حصل بالنسبة للبترول والنحاس كما يقترح عقد مؤتمر حولها بين الدول النامية .

ويشجع المؤتمر على حركات التبادل الاقتصادي، والعلمي، والثقافي، والاجتماعي، بين البلدان غير المنحازة .

ومن جهة أخرى، فقد قرر مؤتمرنا أن يطالب بانعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لدراسة قضايا التنمية على ضوء اخفاق « الاستراتيجية الدولية » التي تحدت في إطار العقد الثاني للتنمية، وهو الاخفاق الذي بات واضحاً للجميع .

وقرر، علاوة على ذلك، انشاء صندوق للتنمية والتضامن بين البلدان غير المنحازة .

ويقترح المؤتمر، في الأخير، عقد اجتماع مشترك بين ندوة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية بقصد دراسة الاجراءات التي ينبغي اتخاذها لتجنب عواقب الازمة الغذائية الدولية، التي ترسم في هذه الآونة، والتي قد تذهب ضحيتها البلدان النامية وحدها .

وهكذا يبدو الاعتماد على النفس نتيجة طبيعية لسياسة عدم الانحياز، التي تتمثل أساساً في المحافظة على الاستقلال الوطني ضد ضغوط القوى المهيمنة، والأطماع، وتجاذب مناطق النفوذ، إذ أن ارساء التنمية على أساس المعونة الخارجية قد يكون ضرباً من الخيال . ذلك أن هذه المعونة - فضلاً عن كونها لم تقدم إطلاقاً بدون مقابل - لا يمكن أن تكون ذات فائدة حقيقية طالما لم تكن تكملة للمجهود الداخلي، الذي يجب أن يبقى مركز الاعتماد الرئيسي .

غير أنه إذا كانت بلداننا قد أخذت على نفسها أن لا تعتمد سوى على وسائلها الخاصة، فإن ذلك لا يعني اعفاء البلدان الصناعية، التي تسيطر على أغلب الامكانات المالية، والمادية، والتقنية المتوفرة في ميدان الاقتصاد العالمي، من الالتزام بتقديم مساهمتها في القضاء على التخلف الذي كانت، إلى حد كبير، سبباً في وجوده .

ويبدو لنا، بهذا الصدد، أنه من المناسب أن نعيد إلى الأذهان ونؤكد، بخصوص المساعدة الخارجية، أن أصدقاءنا الحقيقيين هم الذين يمتنعون عن أي تدخل في شؤوننا الداخلية، مهما يكن شكل هذا التدخل، وهم الذين يمدوننا بالعون المادي اللازم للخروج من دائرة التخلف والجهل، والفقر، ويساندوننا سياسياً لتدعيم استقلالنا، وينظرون بعين الاعتبار إلى تحررنا الثقافي .

وأخيراً، ان أصدقاءنا هم الذين لا يستعملون هذه المساعدة وذلك للتأييد للزج ببلداننا في مدار مناطق التبعية والنفوذ .

ان الجزائر البلد الافريقي العربي المسلم، لحريصة على تعزيز أصالة القيم الثقافية والتاريخية التي تقوم عليها شخصيتها، وفخورة بالانجازات والتغيرات التي حققتها بعزم وثبات في بناء صرح الاشتراكية . فهي تؤكد وجودها كبلاد غير منحازة بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى، وتعلن أنها ستبقى غير منحازة، لأنها عازمة على صيانة استقلالها، وعلى البقاء بعيدة عن تبعية مناطق الهيمنة، أيأ كان نوعها وشكلها .

ان بلادنا - ان كان على أن أعيد هذا - تربطها بجميع البلدان الاشتراكية علاقات وثيقة، كما لها علاقات مشمرة مع جميع البلدان التي تقبل أن تتعاون معها تعاوناً مفيداً للطرفين، ومجرداً من روح التدخل .

ان الوقت الذي ينعقد فيه مؤتمرنا، وتحليلنا للوضع الدولي على ضوء المبادئ التي ينبني عليها عدم الانحياز، وعزمنا على طرح المشاكل بوضوح، ورفض كل التباس، كل ذلك يجعل سياسة عدم الانحياز تتعرض للتأويلات أو ردود الفصل التي قد تهدف الى تحريف مغزاها الحقيقي .

لذلك يتعين علينا أن نعلن أن حركة بلدان عدم الانحياز لا تنطوي على أية نية عدوانية ضد أية بلاد، أو ضد أية مجموعة من البلدان .

لقد اجتمعنا بناء على مبادئ عدم الانحياز لتتدبر ونتمتع سوياً في أفضل طريقة تكفل لنا الدفاع عن حريتنا، وحماية مصالحنا، ولكي نحاول تحديد سبيلنا المشترك الى حل مشاكلنا المشتركة .

ان بلدان العالم الثالث هي التي تتعرض، أكثر من غيرها، للأخطار التي تترأى في الآفاق، كما يبدو ذلك واضحاً من خلال ما استنتجته المؤتمر من تحليله للوضع الدولي السائد اليوم ، وهذه الأخطار لم تحدد لها المهادنة الدولية والتعايش السلمي أى اجراء من شأنه أن يبعدها ويوفر للشعوب، التي ينتابها قلق متزايد، الشعور بالأمن والثقة، مما يسمح لها بالتفكير في المستقبل، والتفرغ للبناء والتنمية، وهي آمنة مطمئنة .

وفي الحقيقة، أنه اذا كان التاريخ المعاصر يبدو، بالنسبة لبعض البلدان وكأنه حركة متواصلة نحو التقدم، حتى ولو كانت هذه الحركة لا تخلو من الحوادث المأساوية العرضية الناجمة عن النزاعات الخطيرة التي هزت العالم، وخاصة منها الحربين العالميتين فان هذا التاريخ، بالنسبة لبلدان عدم الانحياز التي تمثل أغلبية شعوب العالم الثالث، لا يعدو أن يكون امتداداً متسلسلاً لمعركة يتعين خوضها وكسبها، وتهديداً يجب مواجهته وإبعاده، ومجهوداً يتحتم بذله باستمرار لاستدراك التخلف المتراكم الفضيع .

لقد استطاع العالم الثالث، في مرحلة الكفاح من أجل التحرير الوطني الذي يشكل ظاهرة من الظواهر المميزة في القرنين التاسع عشر والعشرين على الأقل، أن يستفيد من المساعدة الموضوعية المترتبة على وجود معسكر البلدان الاشتراكية وتأييد القوى التقدمية الموجودة في العالم . وفي هذا الصدد، فان ثورة أكتوبر والتغييرات التي حدثت في موازين القوى على الصعيد العالمي، قد ساهمت تاريخياً على خلق ظروف مناسبة لخوض ونجاح معارك التحرير الوطني التي قامت بها البلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

على أنه يطيب لي في هذا السياق أن أسجل، بالنسبة للجزائر بالذات، بأن التأييد التلقائي للنزاهة الفعالة الذي حظينا به طوال حرب التحرير ومنذ بدايتها، هو ذلك الذي قدم لنا من قبل شعوب هي اليوم مثلة هنا في هذه القاعة .

ولكن أمام القوات التي ما تزال تضطهدنا، وتستغلنا، وتعتدي علينا أو تهددنا، ما هي القوات التي يمكن أن نأمل في الحصول منها على المساعدة الضرورية، بما في ذلك المساندة على المستوى المادي، اذا ما وجدنا أنفسنا ذات يوم عرضة لهجوم القوى الطاغية ؟

ان أضمن طريق للنجاة يكمن في الاعتماد على النفس، وتقديم كل التضحيات لتحقيق النجاح، كما بينت ذلك تجربتنا المشتركة، والتجربة التي عشناها على الخصوص في الجزائر خلال المراحل المختلفة التي خضناها من أجل استرجاع استقلالنا، والحرب التي اضطررنا الى خوضها وكسبها لاستكمال تحرير وطننا .

الا أنه عندما يطلق العنان للعنف باللجوء الى استعمال وسائل الدمار الفتاكة، بما فيها تفجير الذرة، فأى طريق يمكن أن تسلكه الشعوب التي لن يبقى أمامها والحالة هذه سوى الخيار بين : الاستسلام للاستعباد أو خوض معركة شاملة قد تؤدي الى إبادة الشعوب والخراب الكامل .

وتثير هذه المسألة بالنسبة الى الشعوب التي لا تملك وسائل الدفاع ضد الذرة قلقاً يصحبه الشعور بالعزلة والتوتر الناجم عن ضرورة البقاء في حالة تعبئة متواصلة وتجنيد دائم .

ولن نكون مبالغين اذا أضفنا أنه بحكم الضرورات التي تدفع ببلدان العالم الثالث الى خوض معارك أخرى ضد قوى الامبريالية ورد فعلها العنيف قصد اتمام تحررها السياسي، وتحقيق استقلالها الاقتصادي، وصيانة سيادتها، لا يمكن لهذه البلدان الا أن تأخذ بعين الاعتبار، في تطلعها الى المستقبل، العواقب الوخيمة التي قد تتكبدها من جراء تصديدها لقوى المستغلين .

وتجدر الإشارة كذلك الى ان مثل هذه المجاهبات ستبقى لآمد طويل احدى المميزات المؤلمة للبلدان النامية والبلدان غير المنحازة .

وعلى مستوى آخر، فإن الكفاح من أجل القضاء على هياكل الاستغلال التي أقامت الانظمة الاستعمارية الامبريالية، ومن بينها الشركات المتعددة الجنسيات، يؤدي لامحالة الى قيام نزاعات بين البلدان النامية وجماعة المستغلين التي غالبا ما تحظى بمساعدة حكوماتها. وفي هذا المجال أيضا، نجد نوعاً من المجابهة، اذا لم ينته الى استعمال العنف والاعتداء المسلح، فإن من شأنه ان يؤدي الى حرمان بلد ما من ضروريات الحياة الاساسية.

ويبقى السؤال مطروحا هنا كذلك فيما اذا كان يوجد سبل للنجاة يمكن اللجوء اليه عندما تبلغ المقاومة حدا في حالة ما اذا كان تحقيق النصر يتطلب المقاومة الى النهاية وعدم الاستسلام لاي ضغط أو مساومة.

كما يشكل هذا النوع من النزاعات حالة مرتبطة في حد ذاتها بكون البلدان متخلفة، وخاصة عندما يضاف الى هذه الوضعية اختيار سياسة عدم انحياز حقيقي.

وعلى ضوء هذا التحليل الذي يجعلنا ندرك بسهولة أن احتمال نشوب نزاعات في المستقبل، وخطر قيام صراعات عسكرية واقتصادية يكادان ينحصران في المناطق التي تعيش بها الشعوب غير المنحازة وحدها.

ويكمن في طيات المشاكل الكبرى التي يجب أن تواجهها، والتي من أجل حلها قد تمر بمراحل اعـوص من التي عرفناها في الماضي، ما يدعونا الى الايمان بمستقبلها، والزيادة من حماسنا، والتيقن من تحقيق اهداف كل بلد من بلداننا، وضمان مصير مجموعة البلدان غير المنحازة، وهنا يكمن السبب الرئيسي الذي من أجله يجب ان نزيل عن افكارنا الشك الذي يضعف الارادة، وان نبعد عن انفسنا القلق المؤدى الى الفشل.

ذلك ان هذه المشاكل تعنى بحكم طبيعتها ان التحولات الثورية الكبرى التي سيسجلها التاريخ عن مسيرة البشرية نحو التقدم ستقع كلها، على وجه التقريب، في المنطقة التي تعيش فيها الشعوب النامية الممثلة هنا في هذا المؤتمر.

واذا كانت قضية المستقبل تكمن بالنسبة للبعض في الحفاظ على ازدهار يبدو انه قد بلغ الذروة في الترف، وربما في البحث عن توزيع افضل لمنافع هذا الازدهار، وإذا كانت القضية كذلك بالنسبة الى البعض الآخر تعنى ان عليه أن يضمن لهذا الازدهار، الذي قام على توزيع اعدل للمنافع الناتجة عنه، الاستفادة من المكتسبات المترتبة عن التطور العلمي والتقني، فإن المستقبل بالنسبة الى شعوب البلدان غير المنحازة ينفتح على الآفاق الواسعة التي يرسمها الكفاح من أجل تصفية مخلفات الاستعمار والقضاء نهائيا على قواعد الاستغلال الامبريالي لتشييد اقتصاد عصري، وبناء مجتمع اعدل، واحياء ثقافة أصيلة وتطويرها، وضمان ترقية أولئك الذين يتحملون وحدهم اليوم عبء التخلف.

وباختصار، على شعوبنا التي يشكل هذا المؤتمر بالنسبة اليها مرحلة جديدة في وعيها بوحدة مصيرها ودعم تضامننا، ان تكون المحرك الاساسي للتاريخ في اتجاه مسيرة الانسان نحو الرقي والتقدم.

ان عدم الانحياز يمثل ايضا اداة لمتين تضامننا وتعميقه، ويمدنا بأحسن الوسائل لضمان الفعالية والاستمرار لعملنا الدائب المشترك.

واذا ما زدونا عدم الانحياز بهياكل قوية، واعطيناه طابع مؤسسة دائمة، ستكون بأيدينا اجهزة وأداة تنسيق على مستوى ما ننوي القيام به من اعمال، واداءه من مسؤوليات.

وأخيرا، اود ان اجدد باسمكم جميعا التعبير عن تعلقنا بعدم الانحياز، والتزامنا بمبادئه التي نستلهمها في عملنا والتي أمدتنا اثناء هذا المؤتمر ببواعث ستحفزنا أكثر على العمل، وستصبغ على تضامننا متانة وقوة.

وستجد شعوبنا فيه حافزا اضافيا على العمل والعمل، وسيزداد بفضلله وعيها بوحدة مصيرها. وهو اذ سيعزز قواعده في اطار تعاون أمتن وأعمق بين اعضائه، سيستمد طاقة لا تنضب بالاعتماد على المنظمات الشعبية.

وفي هذا الصدد أود أن أشيد بالجهود الموفقة التي بذلها الرئيس كاوندنا منذ قمة لوساكا، والاجتماع الاعدادي الهام لوزراء الخارجية في جورج طاون، ومختلف المراحل التمهيدية الاخرى.

وفي الختام، اود، بصفتي ممثلا للجزائر، أن اعبر لكم جميعا عن شكرى الخالص على حضوركم، وأن أؤكد لكم باسم الجزائر كلها أن هذا المؤتمر سيبقى، بتواجدكم جميعا، وبتناججه لبلدان عدم الانحياز ومجموع الانسانية، من اجمل الذكريات في التاريخ الحديث لبلادنا.

ومرة أخرى شكراً للجميع.